

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدلات
وعضوية القضاة السادة

د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم ٢٠١٦/٥٢٧ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٣١.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في النتيجة التي توصلت إليها بإدانة المميز حيث جاء قرارها لا يتفق والأصول والقانون وغير معل وغير سليم ومتناقض مع بعضها البعض ولم تبنَ على أساس قانوني ومقنع.
- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها بعدم التعرض لكامل ملف القضية حيث لم تأخذ وتعلل عدم أخذها بالتناقض في أقوال شاهدة النيابة العامة الشاهدة وعدم تطابقها لأقوالها المأخوذة أمام المدعي العام مما دفع المحكمة للطلب من

الشاهدة التوقيف بأقوالها وهذا بحد ذاته دليل على عدم مصداقية الشاهدة والشك يفسر لمصلحة المتهم.

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها حيث لم تأخذ وتعلل عدم أخذها بأقوال شاهدة النيابة حول وضع الدرج.

٤- لم تأخذ المحكمة بأقوال شاهدة النيابة العامة ولم تعلل عدم أخذها بأقوالها عن شهادتها أمام المحكمة.

٥- لم تأخذ المحكمة بالتناقض بأقوال الشاهدة أمام النيابة العامة (الشاهدة المشتكية) حيث تذكر عند الشرطة بأن هذا الشخص وضع يده على كتفها بينما عند المحكمة عند سؤال الدفاع لها بقولها ولم يقر بوضع يده على كتفي وهذا يتناقض أيضاً مع أقوال شاهدة النيابة العامة زوجها الشاهد بقولها أمام المحكمة وقام ذلك الشخص بوضع يده على كتفها وهذا يعتبر تصديقاً لقول موكلي بأنه قام بضربها بكتفها لتسمح له بالمرور.

٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها لعدم التعرض لكامل ملف القضية ولم تشر إلى التناقض في أقوال شاهدة النيابة العامة حول واقعة المقاومة حيث ذكرت أمام المدعي العام بأنها قامت بضربه ودفشه ولم تذكر أمام المحكمة بالرغم من أهمية هذه الحادثة مع عدم التسليم بذلك والشك يفسر لمصلحة المتهم.

٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى وفي النتيجة التي توصلت إليها بإدانة المميز حيث لم تقم المحكمة لا من قريب ولا من بعيد بالأخذ بأقوال شهود الدفاع أو الإشارة إليهم و/أو ذكرها عدم الأخذ بشهادتهم أو حتى الإشارة لعدم مصداقيتهم مع عدم التسليم بذلك.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٢٢١٩/٢٠١٦/٤/٢ قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم/

تهمة جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات.

وبنتيجة إجراءات المحاكمة توصلت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المميز إلى أن واقعة الدعوى تتلخص في أن المجني عليها من الجنسية الألمانية وتعمل مدرسة لغة ألمانية في الجامعة الألمانية فرع جبل عمان .

وأنة وبتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨ وبحدود الساعة العاشرة والنصف صباحاً وأثناء أن كانت المجني عليها متوجهة إلى مكان عملها في الجامعة الألمانية وأثناء نزولها على الدرج المؤدي إلى الجامعة صادف نزول المتهم خلفها فما كان منها إلا أن ابتعدت إلى يمين الدرج لتفسح المجال له للمرور ولدى اقتراب المتهم منها أقدم على وضع يده على كتفها ثم أقدم بعدها مباشرة على وضع يده على صدرها من فوق الملابس والضغط عليه مما دعاها إلى ضربه ودفعه عنها وأخذت بالصراخ ولاذ المتهم بالفرار حيث شاهده لحظة ذلك الشاهدة والتي أبلغتها المجني عليها بما حصل وقام بعض الأشخاص المتواجدين بالإمساك به وألقي القبض عليه من قبل الشرطة وقدمت الشكوى بحقه وتعرفت المجني عليها على المتهم لدى الشرطة والمدعي العام وعلى هذا الأساس جرت الملاحقة .

وتطبيق القانون على الواقعة سألقة الذكر والتي قنعت بها المحكمة فإنها وجدت أن الأفعال التي أتى المتهم على مقارفتها وهي إقدامه على مسك ثدي المجني عليها بيده من فوق الملابس أثناء نزولها على الدرج وذلك بمباغتتها فجأة أي دون رضاها والضغط عليه فإن ذلك كله إنما يشكل كافة أركان وعناصر جنائية هتك العرض المسندة إليه وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

سيما وأن المتهم وبأفعاله هذه قد استطال إلى إحدى عورات المشتكية وهي الثدي والتي تحرص أية امرأة على صونها وبفعله هذا يكون قد خدش عاطفة الحياء العرضي لديها بسبب سلوكه الشائن وهو يعلم علماً يقينياً بأن ما يقوم به هو جريمة يُعاقب عليها القانون ومحظور عليه إتيان مثل هذه الأفعال مما يقتضي مع ذلك تجريمه بما أسند إليه .

وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض المسندة إليه بحدود
المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات الحكم بوضع المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع
سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ولإسقاط المجني عليها حقها الشخصي عن المجرم الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح الحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه النفقات .

لم يرتض المحكوم عليه بقرار المحكمة المذكورة فطعن فيه لدى محكمتنا
بلائحة تمييز تضمنت أسبابها.

وعن أسباب التمييز:

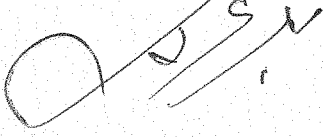
نجدها تدور وتنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزن البينة وتقديرها وبالتالي فهي طعن في الصلاحية التقديرية لمحكمة الموضوع بالأخذ بما تقنع به وطرح ما عداها دون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن استخلاصاتها جاءت سائغة وسليمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا تثريب عليها أن هي طرحت البينة الدفاعية جانباً دون مناقشة ما دام أن بينات النيابة العامة كونت عقيدتها وقناعتها وأست حكمها على ما قنعت به من بينة أطمأن لها ضميرها واستقر في وجدانها.

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى ووفق صلاحياتها التقديرية سألقة الإشارة إليها والتي أمدتها بها المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية استعرضت واقعة الدعوى استعراضاً وافياً وشاملاً ودللت على البينات التي قنعت بها واعتمدها في سبيل بناء حكم عليها وضمنت قرارها فقرات منها ولا حاجة لتكرارها هنا وطبقت حكم القانون على الواقعة الجرمية المستخلصة وتوصلت وبحق إلى أن ما قارقه المميز من أفعال وعلى النحو الموصوف بقرار الحكم يشكل كافة أركان وعناصر جنائية هنك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وقضت بالعقوبة المقررة قانوناً لمثل الجرم الذي جرم به المميز مما يجعل أسباب التمييز حقيقة بالرد.

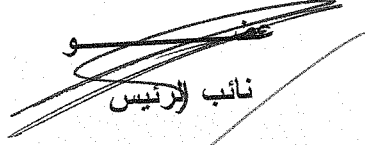
وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٤/١/٢٠١٧ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو



نائب الرئيس

عضو



عضو

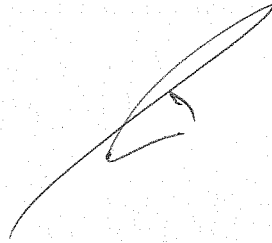
نائب الرئيس

عضو



رئيس الديوان

دقيق / د.س



lawpedia.jo